استمرارية المؤسسات الإسلامية[1]

آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي
قدس سره

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ التمزق والتشتت الذي أصابَ المسلمين منذ نصف قرن، جَعلهم يبتعدون عن نور الحضارة الإسلامية، فنراهم يوما بعد يوم يبتعدون عن أحكام الله ودينه ويزدادون وهناً على وهن، إضافة إلى ذلك تعرض الإسلام للهجمة الثقافية المضادة بمختلف الوسائل الإعلامية مما زاد الطين بلّةً والأمر إعظالاً.

ولأجل إنقاذ المسلمين من هذا الوضع المزري:

لابدّ من كثرة العاملين الواعين الذين يمتلكون الإيمان الراسخ النابع من البصيرة القرآنية والذين يتحلّون بالعمل الصالح والأخلاق الرفيعة واللاعنف، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة.

ولابد من توفير المال، فإن المال من الأمور الأساسية التي تسبب تقدم الأمة وازدهارها إن استخدم بصورة حسنة، ويسبب تأخر الأمة وانحسارها إن استخدم بصورة سيئة ؛ وبالمال يمكن إحقاق الحق كما به يقوى الباطل، ففي الحديث الشريف الوارد عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (لولا مال خديجة)(١) في جانب الحق، والكل يعلم أن ابن زياد قتل الإمام الحسين (عليه السلام) بالمال، فقال:

(لقد زاد في عطائكم مأة مأة)(٢).

وقال بعضهم للإمام الحسين (عليه السلام) في الطريق: (أما الكبار فقد عظمت رشوتهم).

---

(١) ملاحظة: أخذنا نص هذا الكتاب من الانترنيت موقع الإمام الشيرازي قدس سره، ولابد من مطابقته مع الأصل المطبوع للتأكد من سلامته وعدم التغيير والحذف والتبديل فيه.

لذا فاللازم على الحركات الإسلامية الإصلاحية والمؤسسات الدينية والأنشطة الاجتماعية أن تفكر بجدية لإيجاد السبل الكفيلة والسليمة لتحصيل المال لحفظ العمل والنشاط والمؤسسات والعاملين ولتقديم الكل إلى الأمام.

ومن الواضح أن قسماً من المال يمكن تحصيله من الحقوق الشرعية كالخمس والزكاة والفطرة أو من التبرعات أو من الأثلاث(٣) وما أشبه ذلك.

ولأجل سد النقص المالي الحاصل للمشاريع والمؤسسات، فاللازم علينا الاهتمام بأمور خمسة:

أولاً : الزراعة.

ثانياً: استثمار الثروات الحيوانية.

ثالثاً: التجارة.

رابعاً: الأوقاف.

خامساً: الصناديق الخيريّة.

فإذا نظّمت هذه الأمور الخمسة تنظيما دقيقا وسليماً مع تخطيط علمي مُسبق كانت بمثابة عوامل مساعدة للحقوق الشرعية، ومكملة لها في قضاء حاجات الدين وأهله، وعوناً في نشر الفضيلة والإيمان والتقوى، وهذا الكراس كتبته لأجل الإلماع إلى ذلك، والله الموفق المستعان.

محمد الشيرازي

١ ــ نص الحديث الوارد عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (لولا سيف علي ومال خديجة لما قام للإسلام عمو).

٢ ــ نص رسالة يزيد بن معاوية لعبيد الله بن زياد لعنهم الله: (أما بعد فزد أهل الكوفة أهل السمع والطاعة في أعطياتهم مائة مائة).

٣ ــ الأثلاث: جمع: (ثلث) وهو ما يوصي به الإنسان بعد موته، فكل إنسان له الحق في أن يتصرف في ثلث ما يملك بعد موته.

تنظيم المؤسسات في القطاع الزراعي

القانون والاستثمار الزراعي

تنقسم القوانين التي تحكم الدول – إسلامية كانت أم غيرها – إلى قسمين:

الأول: القانون الذي يسمح بامتلاك الأراضي مجانا بالحيازة – مثلا – سواء كان هذا حسب القانون الإسلامي بمقتضى قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):(الأرض لله ولمن عمرها)(١) أو حسب القوانين الوضعية التي قد تتطابق مع القانون الإسلامي في بعض الأحيان.

فإذا كان القانون الحاكم في البلاد هو الملكية المجانية للأرض أمكن للعاملين في سبيل نهضة المسلمين أن يستثمروا هذا القانون لتملك أراض كثيرة ـــ حسب القدرة الممكنة ـــ وبناء مزارع وتكوين غابات وما أشبه ذلك، والاستفادة من الأرباح في خدمة القضايا الإسلامية والمجتمع الإسلامي، وإذا لاحظنا المجموع من حيث المجموع فانه سوف يعود بالفائدة الكثيرة ماديا ومعنويا.

الثاني: القانون الوضعي الذي يمنع الملكية المجانية للأرض سواء كان هذا القانون موضوعاً في بلد إسلامي ـــ وهو القانون الذي لا يمت إلى الشرع والعقل بصلة وما أكثره في عصرنا الحاضر أو كان موضوعا في بلد غير إسلامي، وعلى كلا الفرضين فانه يمكن الاستفادة من تلك الأراضي عبر استئجارها أو شرائها من الدولة.

والفائدة المرجوة من استثمار الأراضي – في كلا القسمين – هوإيجاد المجال الكافي لتشغيل مجموعات كبيرة من العاطلين عن العمل، وصب الأربـــــــــاح الناتجة عن ذلك في تقوية النشاطات الإسلامية، وأيضا توفير الأرضية اللازمة لإيجاد ثروة زراعية كبيرة في البلاد والتي يحتاج إليها كثيرا لدرأ النقص الحاصل من احتياجات البلاد في مختلف المجالات.

فمثلا: توفير الأعشاب الطبية التي يحتاج إليها في التداوي، وصناعة العقاقير، فقد ذكرت بعض الإحصاءات أن في إيران وحدها يوجد أكثر من مائة ألف نوع من النباتات

والأعشاب الطبية، والتي تشكل ثروة هائلة يمكن أن تلبي احتياجات الداخل إضافة إلى إمكانية تصدير الباقي إلى الخارج مما يؤدي إلى ازدهار التجارة الخارجية في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك فان تشغيل الأراضي يمكن أن يؤدي إلى فوائد عديدة أخرى منها: تلطيف الهواء وتنقية المحيط وتطهير الفضاء مما يترك أكبر الأثر على صحة الناس إضافة إلى ذلك إيجاد مراكز ومتنزهات ترفيهية، وتهيئة الوقود من أعواد الأشجار.

استثمار الثروات الحيوانية

كل أمة تبحث عن سعادتها وكرامتها وعزتها لابد أن ترتقي سلم الاكتفاء الذاتي، والإنسان والزمان والأرض والثروات الحيوانية هي مربع الاكتفاء الذاتي.

ومن المعلوم أن العلم دخيل في التقدم الكيفي والكمي، وهذه المقدمات الأربعة بضميمة المنهج العلمي والتخطيطي في العمل هي أساس قيام الحضارات، دينية كانت ـــ وهي أفضل الحضارات من ناحية تناسبها وتكاملها مع فطرة الإنسان ـــ أو غير دينية، وهذه المقومات هي سر التقدم لكل أمةٍ من الأمم وكل حضارةٍ من الحضارات(٢).

ومن هذا المنطلق فانه يلزم على المؤسسات أن تستثمر مقومات الاكتفاء الذاتي لتحقيق الاكتفاء لمؤسساتها وذلك عبر مشاريع اقتصادية تتمثل في إيجاد حقول الدواجن في المزارع والبيوت و ...

فإذا فرضنا أن بلداً فيه مائة ألف دار وفي كل دار مجموعة من الدجاج، فإن هذا البلد سيكون مكتفيا - ولو بعض الشيء - من ناحية البيض واللحوم ولا يحتاج إلى الاستيراد من الخارج.

وهكذا يمكن استثمار كافة الثروات الحيوانية كالأبقار والأغنام والطيور والأسماك سواء في البيوت أو في الحقول الخاصة.

وقد دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): بيتاً فقال:

(مالي لا أرى البركة في بيتكم) قالوا: يا رسول الله وما هي البركة؟ قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم): (الشاة).

وفي رواية أخرى أنه (صلى الله عليه وآله وسلّم): دخل داراً فرأى فيها ديكاً، فقال لصاحب الدار: (هلا اتخذت له أهلاً).

فإذا كان لكل دار في المدن والقرى حديقة ومزرعة يربى فيها الحيوانات، ويزرع فيها النباتات وأشجار الفواكه ألا يؤدي ذلك إلى نوع من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى توفير الحياة الطبيعية.

إن استثمار المؤسسات للثروات وخاصة الحيوانية منها يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقوية الاقتصاد، وتوفير النقد، ودعم النشاط الديني والاجتماعي، وبالتالي التقدم نحو الأمام(٣).

١ ــ فروع الكافي: ج ٥ ص ٢٧٩ ح ٢,

٢ ــ لقد أسهب الإمام المؤلف (دام ظله) في الحديث عن الاكتفاء الذاتي في كتاب (الفقه: طريق النجاة) و (الفقه: السياسة) و(الصياغة الجديد).

٣ ــ إن بعض الشعوب تتخذ الاكتفاء الذاتي وسيلة لتقدمها وازدهارها، فعلى سبيل المثال في تايلند يوجد حوض لتربية الأسماك أمام كل بيت للاستهلاك الخاص وكل مواطن يشتري ما يحتـــــــــاج إليه من بذور السمك الصغيرة اللازمة للتربية ولبيعها أو أكلها.

الاستثمار التجاري

تشكل التجارة عموداً اقتصادياً هاماً في المجتمع، وقد ورد في الحديث: (تسعة أعشار الرزق في التجارة)(١) ، كما أن مراجعة سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) والأئمة المعصومين (عليهم السلام) تكشف لنا عن مدى اهتمامهم بالتجارة، فقد تاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) قبل البعثة، كما ورد أن بعض الأئمة (عليهم السلام) كانوا يقومون بالتجارة كما في قضية (مصادف) وغيرها.

فبالتجارة تتحرك عجلة المجتمع وتستمر المؤسسات في نشاطها ولذلك فإن من الضروري أن تهتم المؤسسات الإسلامية للاستفادة من التجارة، لتمويل نشاطاتها الإسلامية والخدماتية عبر فتح الشركات والمصانع والمحلات التجارية، فقد ورد: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون)(٢)، فالحركة التجارية - الأعم من الصناعة ـــ لها الكثير من الفوائد والأرباح التي تفيد المجتمع في أساسه، بالإضافة إلى أنها توفر مجالات عمل جيدة للعاطلين عن العمل، وتؤدي إلى التخلص من التبعية والوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد.

إن الحركة الاقتصادية والتجارية التي تقوم بها الجهات الإسلامية تؤدي إلى التفاف الناس حولهم، وتبؤهم المكانة الاجتماعية التي توصلهم لأهدافهم: إعلاء كلمة الدين، فإنّ: (الكرامة الاقتصادية توجب الكرامة الاجتماعية)، حيث توجب الخدمات الاجتماعية التي يقوم العاملون بإنجازها المحبة والوثوق بهم والايمان بحركتهم.

ويجب ألا تقتصر عملية التجارة والاستثـــــــمار الاقتصادي على جهة معينة، بل لابد أن تشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع مثل: المؤسسات الدينية و الحزبية والهيئات والجمعيات ودور النشر والمؤسسات الإعلامية والمراكز الإسلامية وما أشبه ذلك.

ومن اللازم أن تخضع الحركة التجارية التي تقوم بها المؤسسات لدراسة علمية وتخطيط دقيق عبر الاستفادة من الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.

فمثلاً: لابد أن تتعدد الاستثمارات التجارية في عددٍ من الأمكنة والمجالات: وأن لا تقتصر على مكان أو مجال واحد كما يفعله التجار الناجحون كضمانة لعدم الخسارة الكاملة، فإذا فشل الاستثمار في هذا المجال المعين فإن هناك مجالاً آخر قد استثمر فيه.

فإن التخطيط الجيد والتوزيع الدقيق للنشاط التجاري سيحافظ على استمرارية التمويل، ومن الأفضل أن تكون عملية التجارة والاستثمار بشكل جماعي بين التجار حتى يتحقق النجاح في هذه العملية، وتضمن المؤسسات نجاح عملها، وقد ورد في الحديث الشريف: (يد الله على الجماعة)(٣).

١ ــ بحار الأنوار: ج ٦٤، ص ١١٨، ح ١,

٢ ــ وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٣١٣ ح ٣، التهذيب: ج ٧ ص ١٩٥ ح ٧، وقد تطرق الإمام المؤلف (دام ظله) للحديث عن التجارة في (الفقه: آداب المال) و (الفقه: التجار).

٣ ــ بحار الأنوار: ج ٣٣ ص ٣٧٤.

المؤسسات المالية

الأوقاف

تتعطل الكثير من المؤسسات الإسلامية عن العمل ولا تستمر في نشاطها لعدم وجود التمويل الذي يدعمها، فلابد من وجود دعم أساسي ومستمر للمؤسسات، وقد تكون الأوقاف عاملاً هاماً وجذرياً لديمومة المؤسسات واستمراريتها(١).

والأوقاف يمكن أن تستثمر أو تؤجر ويستفاد من ريعها في الأنشطة الإسلامية، وبعبارة أخرى: إذا كان لكل مدرسة أو مسجد أو حسينية أو مستوصف خيري أو مستشفى أو مكتبة، محل تجاري أو مخزن أو فندق أو شركة تجارية تمولها، أمكن لهذه المؤسسات أن تستمر في عملها ولا تتوقف نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي بالإضافة إلى توفير الدعم الجيد للعاملين في المؤسسات(٢) للاستمرار في عملهم والوصول إلى أهدافهم، ولكن نجد أن مسألة الأوقاف قد واجهتها في معظم البلاد الإسلامية مشكلة كبيرة، وهي تعامل الحكومات الاستبدادية معها، حيث تقوم الحكومات بالسيطرة على الأوقاف وتتصرف فيها بتصرفين على خلاف ما أوقفت عليه:

أولاً: تتصرف في ريعها وتنفقه في شؤون نفسها الاستبدادية.

ثانياً: تقوم بانتزاع الوقف من أيدي المتولين بذرائع مقبولة عقلاً وشرعاً وعرفاً، ومن ثم إعطائه لمتولين منحرفين، مما يجعل أضرار الموقوفات أكثر من نفعها- إن بقي لها نفع-.

ومشكلة الاستبداد مشكلة عامة سارية في جميع المجالات، فما وضعت الدولة المستبدة يدها على شيء إلا وقد أفسدته(٣)، وقد ألمعنا إلى ذلك في كتاب (ممارسة التغيير) وغيره.

أما في البلاد الحرة التي تتبع النظام الاستشاري والتعددية الحزبية والمؤسسات الدستورية، فان محذور سيطرة الدولة على الأوقاف غير موجود، لذلك لا تواجه الأوقاف ولا مؤسساتها أية مشكلة في هذا الصدد.

ولذا فمن الواجب على الواقفين في البلاد الاستبدادية اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الموقوفات من سيطرة الحكومة.

وقد يكون منها الاقتصار على الوقف الشرعي دون تسجيله في الدوائر الرسمية.

الصناديق الخيرية

من المشاريع الإنمائية الهامة التي تؤدي إلى استمرارية المؤسسات ودعم النشاط الإسلامي وخدمة المجتمع وقضاء حوائج الناس هو تكوين الصناديق الخيرية.

وهذا يعد من المشاريع الناجحة، وقد جربـــــــــناها في العراق والكويت والعديد من الدول الأخرى فأنتجت ثمارا هائلة غير متوقعة(٤).

فإذا روجت ثقافة توزيع الصناديق في العالمين - الإسلامي وغير الإسلامي - ووضعت الصناديق في الأماكن العامة كالمحلات التجارية والأسواق وما أشبه ذلك، وعرف الناس إخلاص ونزاهة القائمين بهذا المشروع، فسوف يوفر الدعم اللازم للكثير من النشاطات الدينية والخيرية - عبر أموال الصدقات المستحبة والتبرعات والنذور التي توضع في الصناديق -.

وإذا تزامنت مع توزيع الصناديق الخيرية حملة دعائية للتعريف بأهميتها وأهمية استمرار العمل الديني والخيري في المجتمع، ووضعت لافتات تحمل معاني ثقافية عميقة بشأن أعمال الخير وفلسفتها الاجتماعية، مثل وضع العبارات التالية:

(وما تنفقوا من خير فان الله به عليم)(٥) و(إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم...)(٦) و(الصدقة تدفع البلاء المبرم)(٧) فإن هذه الآيات والأحاديث سوف تثير الدوافع الدينية والخيرية للناس ليقوموا بأعمال الخير.

وختاماً: فإن من أهم الأسباب التي تجعل المؤسسات والأنشطة الإسلامية تستمر في عملها وتنمو أكثر فأكثر: التنافس الحر فيما بينها في الحركة والنشاط والعمل.

وبالتنافس تزداد المؤسسات نشاطا وفاعلية ويتوجه الناس إليها، فإن الله سبحانه جعل التنافس حتى في الجنة حيث قال جل ذكره: (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)(٨).

وقال سبحانه: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم...)(٩) وقال أيضا: (فاستبقوا الخيرات)(١٠).

وهذا موجز ما أردت بيانه في هذا الصدد والله الموفق المستعان.

قم المقدسة

٢٥ / رمضان / ١٤١٤ هـ

١ ــ لقد فصل الإمام المؤلف (دام ظله) الحديث عن الأوقاف في كتاب: (الفقه: الوقوف والصدقات والهبا).

٢ ــ أمثال الأطباء والكادر الإداري للمستوصف والقائمين بشؤون الحسينية أو الزائرين الذين فقدوا أموالهم أو طرأ عليهم طارئ أوجب احتياجهم لمرض ونحوه.

٣ ــ من المشاكل التي تعاني منها الشعوب: الاستبداد، فمن يتصفح تاريخ الأمم والحضارات يرى أن الديكتاتورية هي السبب الرئيسي لانهيار الحضارات وأن الديمقراطية هي العامل المهم لتقدم الشعوب والمجتمعات.

ومن علل إرسال الأنبياء والرسل القضاء على الاستبداد والتسلط واستعباد الشعوب، فالله سبحانه يخاطب موسى وأخيه هارون قائلا:

(اذهبا إلى فرعون انه طغى) وفي آية أخرى بين طغيان فرعون: (انّ فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يذبح أبنائهم ويستحي نسائهم).

وتأريخ الأئمة المعصومين (عليهم السلام) حافل،بالمواقف

المشرقة لمكافحة الاستبداد الأموي والعباسي.

وأقوالهم (عليهم السلام) خير هاد في هذا الباب، يقول الإمام علي (عليه السلام): (من استبد برأيه هلك).

ان طبيعة الاستبداد تسبب قمع الإبداع وقمع التفكير الخلاق وتحطيم الكفاءات والقضاء على حالة التنافس وضياع الحقوق وهدر الكرامات بالإضافة إلى انعكاسه في جميع الأبعاد.

وللأنظمة الاستبدادية سمات وعلامات تتسم بها ـــ رغم اختلاف أسمائها وأشكالها وشخصياتها ـــ نذكر بعضها على سبيل الإيجاز:

ـــ انعدام الاستشارة في الأمور السياسية: فيكون الحاكم هو الذي بيده زمام السلطات.

ـــ حكومة الحزب الواحد: بمعنى أن يمسك الحزب الواحد جميع مقاليد الأمور فلا يحق لأحد أن يبدي رأيه أو يفتح فمه بكلمة أو اقتراح أو نقد، وأن الولاء الحقيقي في البلاد يكون للحزب ولزعيمه.

وقد أثبتت التجارب عندما يحل الحزب الواحد في بلد ما فان الاستشارة والقانون والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص تفقد مفهومها، وان مصير البلاد يؤول إلى الدمار والإفلاس والهزيمة العسكرية فألمانيا النازية وإيطاليا الموسولينية وروسيا الشيوعية والعراق البعثي و... خير شاهد على هذه الحقيقة.

ـــ خنق الحريات: فليس من حق الشعب أن يسأل ماذا حدث ولماذا حدث، ولا أن يناقش أية مسألة سياسية أو اقتصادية تحدث في البلاد، وإذا صدر قرار بإخراج الوزير لا يعرف الناس لماذا خرج وإذا دخل وزير جديد فيجهل الناس لماذا دخل.

ـــ تقييد الصحافة: فالرقابة منتشرة على الصحف، والكاتب لا يستطيع أن يكتب رأيه و إنما ما تمليه عليه الدولة، فالصحف تصدر كل يوم بعناوين متشابهة وبمواضيع خالية من كلمة ناقدة وفكرة سليمة ورأي حر، ومهمتها التسبيح باسم الحاكم والتشييد بمناقبه ومآثره والثناء عليه، والتحدث عن عبقريته، وتقول لقرائها: لا يوجد في البلد إلا رجل واحد هو الذي يفكر ويخطط ويقرر وهو الذي يستقبل وهو الذي يسافر ويعود. هذا حال الصحافة وقس عليها وسائل الإعلام الأخرى.

ـــ إلغاء الانتخابات بألف حجة وحجة أو إيجاد انتخابات مزيفة أو تأجيل الانتخابات لضمان الإتقان بالتزوير وتصفية الخصوم.

ـــ الإكثار من الضرائب لسد نفقات أعمال الحاكم السرية ومخططاته الوهمية وللإنفاق على البوليس السري من رجال الأمن والمخابرات، ولإعطاء رواتب الزخم الهائل من الموظفين.

ـــ جعل الجهاز القضائي ألعوبة بيد الحاكم فيعزل من يشاء وينصب من يشاء ويعاقب من يشاء سواء كان خصما له أو من لم يطع أوامره- فتكثر المحاكم الصورية والاستثنائية والعسكرية في طول البلاد وعرضها - ويصبح الأصل في الناس الاتهام فيؤخذوا بالظنّة والتهمة.

ـــ إرهاب التقارير لكثرة البوليس السري بمختلف الأسماء والعناوين، والتآمر على الخصوم والمكر بهم لإلقائهم في التهلكة، وإلصاق التهم والأباطيل بهم.

ـــ التمييز الطبقي: فالمواطنون يكونون على درجات وأقسام تبعا لإطاعتهم وولاءهم للحاكم وأقربائه.

ـــ إحاطة الإمّعات الحاكم بدل الكفاءات والقدرات العلمية - فيزينون موائده ويمشون في مواكبه ويهتفون بحياته ويقولون آمين بعد كل كلمة يقولها ويفلسفون جرائمه ويهللون لمذابحه ولا يجيدون إلا الركوع والسجود له.

ـــ لا سيادة للقانون وإنما السيادة للحكومة

كثرة القوانين الجائرة الموجبة للاستخفاف بالمواطن وهدر كرامته فيكون مصداق الآية: (فاستخف قومه فأطاعوه).

ـــ الحيلولة دون قيام الناس بالخدمات الاجتماعية فلا مدارس أهلية ولا مستوصفات ولا مستشفيات ولا مكتبات ولا مؤسسات بيد الجمعيات.

ـــ خنق الرأي العام وحظر الاستطلاع للرأي لئلا يشترك الشعب في صنع قراراته السياسية.

ـــ عدم الكشف عن مصروفات (ميزانية) الدولة وكيفية صرفها وموارد صرفها.

٤ ـــ فعلى سبيل المثال كانت تدار مجلة تصدر طوال أشهر السنة الاثني عشر بأموال هذه الصناديق وكانت توزع مجانا.

٥ ـــ البقرة: ٢٧٣,

٦ ــ الإسراء: ,٧

٧ ــ بحار الأنوار: ج ٥٩ ص ,٢٦١

٨ ــ المطففين: ,٢٦

٩ ــ آل عمران: ,١٣٣

١٠ ــ البقرة: ١٤٨.